

أزمات الحزب الحاكم تعطي نفسا جديدا للمعارضة التركية

إلى انتصارات كبيرة في الانتخابات المحلية لهذا العام ولا يواجه أي معارضة في مؤتمر الحزب. ولكن هناك شائعات تفيد بأن كليدار أوغلو يعزّم التخلي وإفساح المجال لنائب رئيس الحزب أوغوز خان ساليجي وهو شخصية مؤثرة في الجناح الليبرالي لحزب الشعب الجمهوري.

قد يفسر هذا العودة المفاجئة لمحرر إينجه، مرشح حزب الشعب الجمهوري الذي أخفق في الانتخابات الرئاسية 2018، والذي كسر صمتاً طويلاً ليعن رغبتة في الترشح في مواجهة أردوغان مرة أخرى.

الجزء الأكثر إثارة للاهتمام في بيان إينجه كان إصراره على أن يكون الشخص الذي يترشح في سباق الرئاسة هو زعيم الحزب. وقد أثار ذلك توقعات بأنه سيخوض المنافسة على منصب القيادة. إذا كان الأمر كذلك، فسوف يواجه تحدياً قوياً من ساليجي، التي أسبخته مشاركته في انتخابات رئاسة حزب الشعب الجمهوري في إسطنبول جنان كفتانجي أوغلو ورئيس بلدية إسطنبول الجديد أكرم إمام أوغلو، دعماً جيداً من مندوبي مدينة في تركيا. هؤلاء المندوبون هم الذين ينتخبون الرئيس في حالة حدوث تحد للقيادة في مؤتمر الحزب. يحظى ساليجي بميزة إضافية تتمثل في التأثير الذي يتمتع به بين المندوبين من واقع منصبه في رئاسة تنظيم الحزب.

لقد تحدى إينجه كليدار أوغلو بالفعل على قيادة الحزب مرتين، ولكن تم إحباط محاولته الأخيرة على أيدي كبار مسؤولي حزب الشعب الجمهوري بعد انتخابات يونيو 2018 على الرغم من حشد تأييد كبير.

إذا تخلّى كليدار أوغلو عن رئاسة الحزب وكانت هناك منافسة على القيادة، فمن المحتمل أن يؤدي ذلك إلى حدوث تغيير جذري في مستويات القيادة العليا للحزب. وتشير تقارير إلى أن الجناح اليساري لحزب الشعب الجمهوري، بقيادة سيلين سايب بوكي وإلهان جيهانر، يلقي بثقله خلف ساليجي. ومن المرجح أن يسعى إينجه للحصول على دعم القوميين في الحزب.

أحد الأسماء التي من غير المرجح أن تتنافس على رئاسة الحزب أو الرئاسة هو إمام أوغلو، على الرغم من التكهّنات بأنه يمكن أن يكون منافساً جاداً لأردوغان بعد الانتصار الذي حققه في إسطنبول. إذا أُجريت انتخابات رئاسية في عام 2023 أو قبل ذلك، فسيتمتع على إمام أوغلو أن يستقل من منصب رئيس بلدية إسطنبول. ولأن حزب العدالة والتنمية يتمتع بأغلبية في المجلس البلدي في إسطنبول، فإن هذا يعني تسليم المدينة إلى الحزب الحاكم.

سلطة أردوغان على حزبه والبرلمان بصراحة. تجعل مثل هذه الفترة الصعبة من المرجح أن يبقى ظل حزب الحركة القومية بصورة أكبر على أردوغان وحزب العدالة والتنمية. ومن المؤكد أن هذا سيؤدي إلى تفاقم السخط بين معارضي حزب العدالة والتنمية ليهجلي وحزب الحركة القومية، وقد يحرم التمرّد أردوغان من أغلبيته البرلمانية. قد تكون الانتخابات المبكرة خياراً في ظل هذه الظروف، على الرغم من أنه وفقاً للنظام الرئاسي التنفيذي الجديد، يجب إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية في نفس الوقت. لن يأخذ أردوغان مثل هذا القرار الصعب ما لم يكن في الوقت المناسب له.

وقد خلص حزب الشعب الجمهوري المعارض الرئيسي العلماني إلى أن إجراء الانتخابات المبكرة أمر لا مفرّ منه، وأمر تنظيماته للاستعداد وفقاً لذلك. وتم إرسال أعضاء البرلمان إلى مقاطعاتهم للتحدث إلى الناخبين وتحديد مطالب وتطلعات الجماهير، وإعداد التقارير بحلول الشهر المقبل.



عدد من نواب حزب العدالة والتنمية يستعدون للتمرد خلال التصويت على بعض القوانين الهامة التي يريدها أردوغان إقرارها، مما يضمن طردهم من الحزب بدلا من الاستقالة

وفي الوقت نفسه، يستعد حزب الشعب الجمهوري لمؤتمر الحزب. كما أفادت تقارير بأن اجتماع المجلس التنفيذي في الخامس عشر من سبتمبر ناقش أيضا اللوائح المتعلقة باختيار المرشحين للانتخابات.

وافق مجلس حزب الشعب الجمهوري على السماح بعودة بعض الأعضاء السابقين المعروفين، بمن فيهم إيلين نازليكا، وهي نائبة طربت في عام 2016 بسبب إزالة صورة لمؤسس الجمهورية التركية مصطفى كمال أتاتورك.

يُنظر أيضا إلى هذا على أنه خطوة تهدف إلى إعطاء خيارات للحزب في حالة إجراء انتخابات. تتعلق الشائعات الأكبر بشأن حزب المعارضة الرئيسي الذي يقوم بجولات في أنقرة بزعم حزب الشعب الجمهوري كمال كليدار أوغلو، الذي قد يكون موقفه مثاليا في مؤتمر الحزب المقبل.

توقع كثيرون أن يستفيد رئيس الحزب من نجاحه في قيادة الحزب

ذو الفقار دوغان
أكاديمي تركي

أدى ظهور منافسين للرئيس التركي رجب طيب أردوغان من حزب العدالة والتنمية، الذي يتزعمه، إلى اقترابه أكثر من شركائه في التحالف من اليمين المتطرف، وجعل إجراء الانتخابات المبكرة أكثر ترجيحاً.

في المقابل، يقوم حزب المعارضة الرئيسي العلماني في تركيا باستعدادات للانتخابات المبكرة المحتملة في الوقت الذي يبحث فيه أفاق القيادة المستقبلية. وحفّز الاضطرابات السياسية الأخيرة الأداء الاقتصادي الضعيف على مدى أكثر من عام، مما أدى إلى خسارة حزب العدالة والتنمية الممن الكبرى في الانتخابات المحلية هذا العام.

وأعاد فقدان التأييد رئيس الوزراء السابق أحمد داود أوغلو ونائب رئيس الوزراء السابق علي باباجان إلى الأضواء كقطبتين محوريين للمعارضة داخل حزب العدالة والتنمية. ومن المتوقع أن يؤسس كل منهما حزبا سياسيا جديدا بحلول نهاية العام.

حزب أردوغان نفسه، اكتسب تحالفه مع حزب الحركة القومية اليميني المتطرف أهمية أكبر. لدرجة أنه بعد شهور من تهنّات مصادر حزب العدالة والتنمية بأن أردوغان كان يستعد لتعديل حكومته لمعالجة الانتقادات الداخلية، استجاب أردوغان على ما يبدو لإصرار زعيم وحزب الحركة القومية دولت بهجلي على عدم إجراء أي تغييرات.

وقد أدى هذا إلى زيادة حدة الانتقادات داخل حزب العدالة والتنمية فحسب، لكن الرئيس مستعد على ما يبدو لدفع هذا الثمن للحفاظ بمقاعد حزب الحركة القومية وعددها 49 في البرلمان، مما يضمن أغلبيته البرلمانية. وبالنظر إلى أن هناك حاجة لأكثر من 50 في المئة من الأصوات لضمان الفوز في الانتخابات الرئاسية، فإن مساهمة حزب الحركة القومية هنا أمر حيوي أيضا.

وعلى الرغم من أن داود أوغلو وباباجان يصرّان على أنها لا يريدان اجتذاب نواب حزب العدالة والتنمية، فإن سياسة الحزب الحاكم يزداد شعورهم بعدم الارتياح، وقد اشتكى البعض من أن الوضع في حزب العدالة والتنمية أصبح لا يطاق.

وقالت مصادر في أنقرة إن البعض من نواب حزب العدالة والتنمية يستعدون للتمرد خلال التصويت على بعض القوانين الهامة التي يريدها أردوغان إقرارها، مما يضمن طردهم من الحزب بدلا من الاستقالة.

ومع توقع انطلاق حزبي باباجان وداود أوغلو بحلول نهاية العام، فإننا ندخل فترة يتم فيها اختبار تماس الأمن القومي.

أوحدت هذه الإشارة أيضا إلى صعوبة التحديات التي تواجه حل الأزمة، وعبرت عن تقدير سلمي لها، من زاوية إمكانية التجاوب مع المقترحات الفنية أو جزء منها، وتهئية المواطنين للحل الأسوأ، وهو تحول سد النهضة إلى أمر واقع خلال السنوات المقبلة، والتعايش معه، وإيجاد حلول فنية من خارج الصندوق، بالتوسع في تحلية مياه البحر، وزيادة ترشيد الفاقد من المياه، وتنحية الخلافات لتبقى العلاقات المشتركة مشرقة مسنودة على حائط العلاقات بدلا من عرقلتها بموجب تباعد الرؤى الفنية.

الخلافات الفنية عقبة أمام التفاهات السياسية بين مصر وإثيوبيا



عقبات ليس من السهل ردها

عبدالفتاح السيسي لا تملك رفاهية خوض حرب تبعد عن حدودها الآلاف من الأميال، ولا حتى تستطيع المجازفة للتلويح بها، كما حدث أيام الرئيس إيثيوبيا عائداته المرجوة، وأهمها الإنتاج الكبير للكهرباء، وتخسر هدفها في ما تصفه بالاستخدام العادل والمعتدل لموارد مياه النيل الأزرق.

لم يحظ التقرير الإثيوبي باهتمام داخل مصر، ولم تعلق عليه أي من الجهات المعنية حتى ظهر السبت، لكنه حمل مكونات غضب من جانب أديس أبابا من طروحات قدمتها القاهرة، وترى فيها "أناثية مفرطة" ولا تراعي مصالحها، ما يعني قطع الطريق على إمكانية الالتفاف حول صيغة رشيدة في المفاوضات المقبلة، من المنتظر أن تدخل المحادثات الثنائية والثلاثية (بانضمام السودان) جولات عديدة خلال السنوات الماضية، جميعها لم تغير من المواقف الرئيسية للبلدين، على الرغم من تغير القيادة السياسية في كل منهما، ووضع حزمة من الأهداف النظرية التي تصب في صالح عدم الإضرار بالآخر.

كما أن التحكم في التدفق بما لا يؤدي القاهرة يحول سد النهضة إلى خزان احتياطي لتعويض النقص في المياه أمام السد العالي بمصر، ويفقد إنتاجها عائداته المرجوة، وأهمها الإنتاج الكبير للكهرباء، وتخسر هدفها في ما تصفه بالاستخدام العادل والمعتدل لموارد مياه النيل الأزرق.

لم يحظ التقرير الإثيوبي باهتمام داخل مصر، ولم تعلق عليه أي من الجهات المعنية حتى ظهر السبت، لكنه حمل مكونات غضب من جانب أديس أبابا من طروحات قدمتها القاهرة، وترى فيها "أناثية مفرطة" ولا تراعي مصالحها، ما يعني قطع الطريق على إمكانية الالتفاف حول صيغة رشيدة في المفاوضات المقبلة، من المنتظر أن تدخل المحادثات الثنائية والثلاثية (بانضمام السودان) جولات عديدة خلال السنوات الماضية، جميعها لم تغير من المواقف الرئيسية للبلدين، على الرغم من تغير القيادة السياسية في كل منهما، ووضع حزمة من الأهداف النظرية التي تصب في صالح عدم الإضرار بالآخر.

في معادلة ترتيبات الأوضاع في منطقة القرن الأفريقي، ولها روابط تعاون ومصالح مع دوائر كثيرة من داخلها وخارجها.

قد يكون انخراط الطرفين في مشروعات تنموية مشتركة ومع آخرين، مدخلا لتقليل الخسائر المتوقع أن تتكبدها مصر بسبب تأثيرات سد النهضة، وربما تخفض القاهرة من سقف مطالبها الفنية بما يحظى بموافقة نسبية من إثيوبيا التي شددت على عدم استعدادها للدخول في مرحلة عدا مع مصر.

في الحالتين هناك مخاوف من قيام بعض الجهات بتخريب العلاقة بين البلدين، والرهان على منح القاهرة أولوية لهوموها المحلية بما يخفف انخراطها في أزمات خارجية، بينها سد النهضة، وقتها قد ينحرف التعاون والتوافق في بعض الملفات الإقليمية عن مبتغاه السياسي.

حاول الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، في خطاب القاه أمام منتدى الشباب يوم 14 سبتمبر، التنصل من المسؤولية المباشرة عن بناء السد، وتحمل الفشل في إدارته، ووضعها على عاتق من قاموا بتفجير ثورة 25 يناير 2011، التي أدت إلى ارتدادات سلبية على الأوضاع في مصر، كبلت حركتها في الدفاع عن الكثير من القضايا التي تمس الأمن القومي.

كما أن التحكم في التدفق بما لا يؤدي القاهرة يحول سد النهضة إلى خزان احتياطي لتعويض النقص في المياه أمام السد العالي بمصر، ويفقد إنتاجها عائداته المرجوة، وأهمها الإنتاج الكبير للكهرباء، وتخسر هدفها في ما تصفه بالاستخدام العادل والمعتدل لموارد مياه النيل الأزرق.

لم يحظ التقرير الإثيوبي باهتمام داخل مصر، ولم تعلق عليه أي من الجهات المعنية حتى ظهر السبت، لكنه حمل مكونات غضب من جانب أديس أبابا من طروحات قدمتها القاهرة، وترى فيها "أناثية مفرطة" ولا تراعي مصالحها، ما يعني قطع الطريق على إمكانية الالتفاف حول صيغة رشيدة في المفاوضات المقبلة، من المنتظر أن تدخل المحادثات الثنائية والثلاثية (بانضمام السودان) جولات عديدة خلال السنوات الماضية، جميعها لم تغير من المواقف الرئيسية للبلدين، على الرغم من تغير القيادة السياسية في كل منهما، ووضع حزمة من الأهداف النظرية التي تصب في صالح عدم الإضرار بالآخر.

كما أن التحكم في التدفق بما لا يؤدي القاهرة يحول سد النهضة إلى خزان احتياطي لتعويض النقص في المياه أمام السد العالي بمصر، ويفقد إنتاجها عائداته المرجوة، وأهمها الإنتاج الكبير للكهرباء، وتخسر هدفها في ما تصفه بالاستخدام العادل والمعتدل لموارد مياه النيل الأزرق.

لم يحظ التقرير الإثيوبي باهتمام داخل مصر، ولم تعلق عليه أي من الجهات المعنية حتى ظهر السبت، لكنه حمل مكونات غضب من جانب أديس أبابا من طروحات قدمتها القاهرة، وترى فيها "أناثية مفرطة" ولا تراعي مصالحها، ما يعني قطع الطريق على إمكانية الالتفاف حول صيغة رشيدة في المفاوضات المقبلة، من المنتظر أن تدخل المحادثات الثنائية والثلاثية (بانضمام السودان) جولات عديدة خلال السنوات الماضية، جميعها لم تغير من المواقف الرئيسية للبلدين، على الرغم من تغير القيادة السياسية في كل منهما، ووضع حزمة من الأهداف النظرية التي تصب في صالح عدم الإضرار بالآخر.

في معادلة ترتيبات الأوضاع في منطقة القرن الأفريقي، ولها روابط تعاون ومصالح مع دوائر كثيرة من داخلها وخارجها.

قد يكون انخراط الطرفين في مشروعات تنموية مشتركة ومع آخرين، مدخلا لتقليل الخسائر المتوقع أن تتكبدها مصر بسبب تأثيرات سد النهضة، وربما تخفض القاهرة من سقف مطالبها الفنية بما يحظى بموافقة نسبية من إثيوبيا التي شددت على عدم استعدادها للدخول في مرحلة عدا مع مصر.

في الحالتين هناك مخاوف من قيام بعض الجهات بتخريب العلاقة بين البلدين، والرهان على منح القاهرة أولوية لهوموها المحلية بما يخفف انخراطها في أزمات خارجية، بينها سد النهضة، وقتها قد ينحرف التعاون والتوافق في بعض الملفات الإقليمية عن مبتغاه السياسي.

حاول الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، في خطاب القاه أمام منتدى الشباب يوم 14 سبتمبر، التنصل من المسؤولية المباشرة عن بناء السد، وتحمل الفشل في إدارته، ووضعها على عاتق من قاموا بتفجير ثورة 25 يناير 2011، التي أدت إلى ارتدادات سلبية على الأوضاع في مصر، كبلت حركتها في الدفاع عن الكثير من القضايا التي تمس الأمن القومي.

محمد أبو الفضل
كاتب مصري

طوت إثيوبيا جانبا مهما من الصفحات القائمة في علاقاتها الإقليمية، منذ تولي أبي أحمد رئاسة الحكومة، وعزمت على تسوية خلافاتها مع محيطها الجغرافي بالأدوات السياسية. حققت اختراقا إيجابيا في أزمته العميقة مع إريتريا، وتفاوتت التطورات في ملفات أخرى مع كل من الصومال وجيبوتي وكينيا والسودان وجنوب السودان ومصر.

تتخذ الخلافات مع هذه الدول اشكالا مختلفة، جميعها يمكن حلها بالتفاهم وتعظيم المصالح المشتركة، باستثناء الخلاف حول مشروع سد النهضة الذي سلك اتجاهها قويا لدى قطاع عريض من القيادات الحزبية والمواطنين، وخلف وراء مسافات فنية، أخفقت التحركات السياسية في تقريبها، لأنها تصل إلى درجة التناقض (معادلة صفرية)، فمصلحة كل طرف لا تتلقى مع الآخر تماما، ما جعل الحوارات والمفاوضات لتسوية أزمة السد عصية على الحل.

تخلّى الخطاب المصري في هذه الأزمة عن الكثير من دبلوماسيته المعهودة، وصدرت تصريحات من مسؤولين كبار، في مقدمتهم وزير الخارجية المصري سامح شكري، حملت غضبا كان مكتوما حبال إثيوبيا، وهو قابل للانفجار في أي لحظة، واجهته إثيوبيا بمزيد من الحذر الذي وصل في البداية إلى حد التجاهل، ثم انتقل إلى مربع الرد المباشر.

نشرت صحيفة "أديس ستاندر"، القريبة من دوائر حكومية، الخميس الماضي، تقريرا أفاد بحصولها على وثيقة سرية من الخارجية كشف كواليس وأسباب فشل الاجتماع الثلاثي في القاهرة الأسبوع الماضي، بحضور وزراء الري في كل من مصر والسودان وإثيوبيا.

أكد التقرير أن القاهرة طالبت بملء خزان السد على فترات تتراوح بين ست وسبع سنوات مع ضمان تدفق الحد الأدنى من مياه النيل، وهي 40 مليار متر مكعب سنويا، والمحافظة على مستوى المياه أمام السد العالي وخزان أسوان في جنوب مصر بارتفاع 165 مترا فوق مستوى سطح البحر.

قدمت هذه المقترحات والمواصفات من قبل مع غيرها، ووعدت أديس أبابا بدراستها فنيا، بما فهم منه عدم استبعاد الموافقة عليها أو إدخال تعديلات عليها، وأسندت الراسات لبيوت خبرة مختلفة لقياس مدى الإضرار التي تقع على مصر، وغالبيتها أكدت ذلك، ثم دخلت في مسارات متباينة، نحت جانبا التعويل على الدراسات الفنية والأخذ بتوصياتها. كشفت الوثيقة الإثيوبية المسربة عمق الأزمة الفنية بين البلدين، حيث وصف مصدر محلي ما قدمته القاهرة بأنه "غير عملي"، وترفضه بلاده تماما، على اعتبار أن المقترح يفرغ سد النهضة من مضمونه الاستراتيجي، بل يجعله بلا قيمة اقتصادية، لأن فترة ملء الخزان تمتد إلى أجل غير مسمى.